

## الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي

/عاشور بن لطرش (المدرسة العليا للاساتذة قسنطينة)

أعاد مجموعة من اللغويين العرب المحدثين، بدرجات متفاوتة، النظر في نحو اللغة العربية أو في بعض ظواهره بالاستناد نظريا ومنهجيا على مبادئ اللسانيات بمختلف اتجاهاتها. ولعل من أهم الظواهر التي أعيد النظر فيها؛ أي في وصفها وتفسيرها، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية. في هذه الدراسة، وبعيدا عن أية ميول لأية نظرية، سنعرض مقارنة أحمد المتوكل لظاهرة الإعراب في اللغة العربية في إطار مشروعه المتمثل في بناء نحو وظيفي للغة العربية. وقد تدرجنا في عرض هذه المقاربة وفق المحاور الآتية:

- مفهوم النحو الوظيفي .

- أهم مبادئ النحو الوظيفي.

- بنية الجملة في النحو الوظيفي .

- الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي.

1 - مفهوم النحو الوظيفي: النحو الوظيفي هو نظرية لسانية حديثة، أو هو من الأبحاث الحديثة، ظهرت الصياغة الأولية والعامية لأسسه والمبادئ التي تحكم تنظيم مكوناته في كتاب سيمون دك Simon Dhk (النحو الوظيفي) الذي نشر سنة 1978. وقد مكنت الدراسة التي



قام بها منذ ظهور الكتاب إلى يومنا هذا، من تمحيص انطباقية النحو المقترح على لغات طبيعية مختلفة البنية وإغنائه وتطويره<sup>1</sup>.

ونحو اللغة العربية الوظيفي هو ذلك النموذج الذي اقترحه أحمد المتوكل في إطار التوجه اللساني الذي اصطلح على تسميته المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي<sup>2</sup>. وهو نحو اللغة العربية يقوم على مبادئ نظرية النحو الوظيفي التي أسسها سيمون دك ، وساهم المتوكل في تطويرها وإغنائها بما أفرزته تطبيقاتها على اللغة العربية.

يتخذ النحو الوظيفي اللسان الطبيعي أو اللغات الطبيعية موضوعاً له من منظور ترابط بنيتها بالوظيفة الأساسية التي تؤديها اللغة، وهي التواصل، وتبعيتها لها؛ أي أنه يسعى في وصف وتفسير خصائص اللغات الطبيعية بالاعتماد على مبدأ تبعية الخصائص البنيوية (الصرفية والتركيبية ...) للعبارة اللغوية لخصائصها الوظيفية (الدالية والتداولية)<sup>3</sup>. وتعبير آخر، النحو الوظيفي هو جهاز يصف القدرة التواصلية للمتكلم/السامع المثالي، أو هو نموذج مصورن للقدرة التواصلية، يقوم على مبدأ تبعية بنية اللغات الطبيعية لوظيفتها التواصلية<sup>4</sup>.

يندرج النحو الوظيفي ضمن زمرة الأنحاء الوظيفية، والتي تقابلها بالنظر إلى معيار الوظيفة، أنحاء أخرى يصطلح عليها اسم الأنحاء غير الوظيفية<sup>5</sup>، تجمع بينهما (أي الأنحاء الوظيفية والأنحاء غير الوظيفية) بعض أوجه الائتلاف، منها سعيها إلى وصف خصائص اللغات الطبيعية، ومجموعة من أوجه الاختلاف، أهمها وقوف الأنحاء غير الوظيفية في مقاربتها للغات الطبيعية عند بنيتها دون أن تتعدى ذلك إلى ربط البنية بالوظيفة ، في حين قامت الأنحاء الوظيفية في مقاربتها لبنية اللغات الطبيعية بربط البنية بأهم وظيفة تؤديها اللغة داخل المجتمعات البشرية، وهي وظيفة التواصل<sup>6</sup>.





ويعود هذا الاختلاف إلى الفرضية المنطلق منها في تناول الموضوع؛ حيث قامت الأنحاء الوظيفية على فرضية أن اللغة نسق مجرد يؤدي وظائف متعددة، أهمها وظيفة التواصل، وأنه لا يمكن أن ترصد خصائص بنيتها رصداً دقيقاً إلا إذا ربطت بوظيفتها، من منطلق أن الوظيفة تحدد إلى حد كبير البنية، وأما الأنحاء غير الوظيفية فقامت على فرضية أن اللغة نسق مجرد يؤدي وظيفة التعبير عن الفكر، وتقارب اللغة في هذه الأنحاء على أساس أنها بنية مجردة يمكن، بل يجب، أن تدرس خصائصها بمعزل عن وظيفتها<sup>7</sup>. ومن أهم النظريات التي تمثل هذا المنحى نظرية النحو التوليدي، فهي تقوم كما يقول مؤسسها تشومسكي Nôm Chomsky – على مبدأ استقلال بنية اللغة عن وظيفتها، كاستقلال بنية القلب مثلاً عن وظيفة ضخ الدم، وأن دراستها وصفاً وتفسيراً يتم خارج ارتباطها بأي شيء آخر<sup>8</sup>. ومن هنا يتضح تفسير استقلال المكون التركيبي عن عناصر بنية مكونات النحو الأخرى، وهما في النماذج التوليدية الأولى المكون الدلالي والمكون الصوتي<sup>9</sup>.

2 - مبادئ النحو الوظيفي: في الحقيقة يقوم النحو الوظيفي على مجموعة من المبادئ، أهمها مما يمكن الحديث عنها هنا مبثوثة في محاور أربعة، هي: وظيفة اللغة، والبنية والوظيفة، وموضوع الوصف اللغوي، وضوابط الوصف اللغوي<sup>10</sup>.

2 - 1 / وظيفة اللغة: الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية هي التواصل، يقول أحمد المتوكل: "نستخدم اللغات لتأدية وظائف متعددة مختلفة إلا أن هذه الوظائف فروع لوظيفة أصل هي وظيفة التواصل"<sup>11</sup>. وتظهر أهمية هذا المبدأ وموقعه بالنظر إلى ما قيل في وظيفة اللغات الطبيعية، فقد ذهب بعض اللغويين إلى أنها تؤدي مجموعة من الوظائف لا وظيفة واحدة، ونقصد هنا اللغويين الوظيفيين، وخاصة ياكبسون





وهاليدي، بينما ذهب البعض الآخر، ونعني اللغويين غير الوظيفيين، إلى نفي هذا الدور عن اللغة، فتشومسكي مثلاً يرى بأنه إذا كانت للغة وظيفة فهي وظيفة التعبير عن الفكر<sup>12</sup>.

**2-2: الوظيفة والبنية :** يعتبر النحو الوظيفي اللغة نسقا مجردا يؤدي مجموعة من الوظائف، أهمها وظيفة التواصل، وأن بنيتها لا يمكن أن ترصد خصائصها إلا إذا ربطت بوظيفتها؛ وذلك لأن الوظيفة هي التي تحدد البنية؛ أي أن خصائص البنية الصرفية التركيبية للعبارة اللغوية مرتبطة ارتباطاً تبعية بالغرض التواصلية المراد منها.

ويستمد هذا الافتراض قوته ووروده من كونه لا ينطبق على اللغات فحسب بل كذلك على كل ما يستعمل وسيلة لتحقيق غرض معين، ومن ذلك أن بنية أعضاء الجسم البشري مثلاً تحددها وظيفتها، لا العكس، فكل عضو من هذه الأعضاء بني على شكل محدد بحسب الوظيفة التي يؤديها<sup>13</sup>.

**2 - 3: موضوع الوصف اللغوي:** موضوع الدرس اللساني هو وصف أو استكشاف القدرة التواصلية للمتكلم/السامع. وهذه القدرة لا تنحصر في معرفة القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية وإنما تتعداها إلى معرفة القواعد التداولية التي تمكن مستعمل اللغة من إنتاج وفهم عبارات لغوية سليمة في مواقف تواصلية معينة قصد تحقيق أغراض محددة، إنها قدرة شاملة واحدة لا تتجزأ<sup>14</sup>. وبما أن هذه القدرة تتألف من عدة ملكات صيغ نموذج مستعمل اللغة الطبيعية في النموذج المعياري على أساس أنه جهاز يتضمن مجموعة من القوالب: قالب نحوي (وهو القالب المركزي)، وقالب شعري، وقالب اجتماعي، وقالب معرفي، وقالب إدراكي، وقالب منطقي. يفي كل قالب منها بوصف ملكة من هذه الملكات<sup>15</sup>.





ويستدعي هذا المبدأ، بالإضافة إلى ما ذكر، أن نشير إلى أمرين:  
**الأول:** أن القدرة التواصلية تمثلها قدرتان: قدرة لغوية وقدرة تداولية. فأما القدرة اللغوية فتتمثل في معرفة القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وهي - بهذا - التحديد موضوع النظريات غير الوظيفية، كالنظريات البنوية والنظريات التوليدية، فهذه النظريات تحصر موضوع بحثها في اللسان/القدرة، ولا تهتم بدراسة الكلام أو الإنجاز في المقام التواصلية؛ لأن هذا المجال في نظرها خارج اختصاص اللسانيات<sup>16</sup>. وأما القدرة التداولية فتتمثل في معرفة القواعد التداولية. والقدرتان معا (القدرة اللغوية والقدرة التداولية) تشكلان القدرة التواصلية، وهي موضوع نظرية النحو الوظيفي.

**والآخر:** أن القدرة التي يكتسبها مستعمل اللغة الطبيعية هي قدرة تواصلية، تمثلها مجموعة من المبادئ العامة (كليات لغوية) يفطر عليها الطفل، تمكنه بمعونة محيطه من اكتساب لغة العشييرة اللغوية التي ينمو فيها. وبالتالي، فهو يكتسب من محيط اجتماعي معين نسقين مترابطين، نسق اللغة (قدرة لغوية محضة) ونسق استعمالها (قدرة على التواصل مع محيطه الاجتماعي)<sup>17</sup>.

**2-4: ضوابط الوصف اللغوي:** تتلخص مطامح النحو الوظيفي في تحقيق الكفاية التفسيرية، والكفاية التفسيرية، في هذه النظرية - يقول المتوكل - ثلاث كفايات مترابطة ومتكاملة: الكفاية التداولية، والكفاية النفسية، والكفاية النمطية:<sup>18</sup>

**أولا - الكفاية التداولية:** يقترح النحو الوظيفي في إطار السعي إلى تحقيق الكفاية التداولية بنية للنحو تفرد ثلاثة مستويات تمثيلية مستقلة لرصد الوظائف التي تجسد مختلف العلاقات التي تربط بين مكونات العبارة اللغوية. وهذه المستويات هي:<sup>19</sup>



- مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية (المنفذ والمتقبل والمستقبل والمستفيد...)،

- مستوى لتمثيل الوظائف التداولية أو الوجهية (الفاعل والمفعول)،

- ومستوى لتمثيل الوظائف التداولية (المبتدأ والمحور والبؤرة...).

حيث تحدد الوظائف الدلالية الأدوار التي تقوم بها موضوعات المحمول بالنسبة للواقعة التي يدل عليها، وتحدد الوظائف التركيبية الوجهية المنطلق منها في وصف الواقعة الدال عليها محمول الحمل، وفي الأخير، تحدد الوظائف التداولية العلاقات القائمة بين مكونات الجملة بالنظر إلى الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة. ونشير هنا إلى أن قيام النحو الوظيفي على مبدأ تبعية البنية للوظيفة هو ما يفسر:

- كون المستوى التداولي والمستوى الدلالي يحتلان داخل النموذج موقعا مركزيا؛ حيث يحددان الخصائص الممثل لها في المستوى الصرفي-التركيبى، في حين، في النظريات غير الوظيفية لا يقوم المستوى التداولي إذا وجد إلى جانب المستوى الدلالي إلا بدور تأويلي بالنظر إلى المستوى الصرفي-التركيبى<sup>20</sup>.

- اعتبار هذه الوظائف، في النحو الوظيفي، مفاهيم أولى؛ لكونها تشتق من البنية التحتية. والبنية التحتية – كما سيتضح فيما بعد- تنقل إلى بنية مكونية. ووفقا لهذا، يتم بناء البنية المكونية انطلاقا من المعلومات المتواجدة في البنية التحتية لا العكس، بينما في النظرية التوليديّة مثلا، تعتبر الوظائف النحوية مفاهيم مشتقة من بنيات مركبية، وبعبارة أوضح، تعتبر هذه الوظائف علاقات مشتقة من البنية الشجرية الممثل



ففيها للجملة، فالفاعل هو المركب الاسمي الذي تعلوه مباشرة مقولة الجملة والمفعول هو المركب الاسمي الذي تعلوه مباشرة مقولة المركب الفعلي<sup>21</sup>.

ثانيا- الكفاية النفسية: في إطار السعي إلى تحقيق الكفاية النفسية حاول النحو الوظيفي، من خلال نماذجه المقترحة، أن يكون قدر الإمكان مطابقا للنماذج النفسية سواء نماذج الإنتاج أم نماذج الفهم، وتحقيقا لهذا:

لم يعتمد على القواعد التي شكك في واقعيتها النفسية كالقواعد التحويلية التي اعتبرت في النماذج اللغوية المقترحة في إطار النظرية التوليدية مكونا من مكوناته<sup>22</sup>.

صيغت نماذجه على أساس أن التواصل، أيا كان نمطه، يقوم من حيث بنيته على أربعة أركان أساسية:<sup>23</sup>

- انتقاء النمط التواصلية وإطاره العام (المركز الإشاري، الأسلوب، ...)
- تحديد القصد التواصلية (إخبار، سؤال، وعد، وعيد، أمر، ...)
- انتقاء الفحوى الدلالي المراد تمريره والذي يلائم القصد التداولي؛
- صياغة القصد والفحوى في بنية صورية مناسبة.

ومفاد هذا أن إنتاج العبارة اللغوية ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة، وفقا للترسيمة التالية: قصد- صياغة- نطق.

ومن حيث المراحل، يمكن افتراض أن التواصل يتم انطلاقا من البنية التحتية (الدلالية والتداولية) وانتهاء بالبنية المكونية (الصرفية- التركيبية والفونولوجية) في حالة الإنتاج، على أن يتخذ الاتجاه العكسي في حالة التأويل<sup>24</sup>.





ثالثا- الكفاية النمطية: وتحقق - يقول المتوكل- في جانبين: "جانب تمحيص انطباقية النظرية على أكبر عدد ممكن من اللغات المتباينة الخصائص، وجانب تنميط اللغات ووضع أنحاء لكل نمط مع رصد تطورها بالانتقال داخل النمط الواحد أو من نمط إلى نمط"<sup>25</sup>. وقد تسنى للبحث الوظيفي العربي أن يغني الكفاية النمطية في كلا جانبيها:

الأول: ببناء نحو اللغة العربية الوظيفي في مراحل أربع مسيرة لتطور النظرية الوظيفية، بدءا من النموذج النواة وانتهاء بنموذج نحو الخطاب الوظيفي، مقارنا إياها باللغات التي تنامطها واللغات المنتمية إلى أنماط مغايرة<sup>26</sup>.

الأخر: باقتراح الإطار النظري العام الذي يكفل تنميط اللغات ويتيح رصد تطورها؛ حيث تم تصنيفها إلى نمطين: لغات موجهة تداوليا كالعربية، ولغات موجهة دلاليا كالفرنسية والانجليزية. والمعيار المعتمد في هذا التنميط هو السمات التداولية والدلالية على الخصوص؛ أي سمات المستويين العلاقي والتمثيلي، فاللغات الموجهة تداوليا هي اللغات التي تغلب المستوى العلاقي واللغات الموجهة دلاليا هي التي تغلب المستوى التمثيلي<sup>27</sup>.

وللإشارة، لا يفهم هنا أن سعي نظرية النحو الوظيفي إلى تحقيق الكفاية النمطية جعلها بعيدة عن تحقيق الكفاية الكلية؛ وذلك لأن تحقيق الأولى رهين بتحقيق الثانية، يقول المتوكل موضحا الفكرة: "إن المطلوب من نظرية النحو الوظيفي هو بناء أنحاء نمطية لفصائل اللغات المنتمية إلى النمط الواحد وأنحاء خاصة للغات معينة، والذي يشكل منطلقا لبناء الأنحاء النمطية والأنحاء الخاصة هو النحو الكلي، من منطلق أن الأنماط اللغوية واللغات الخاصة هي نتيجة للتحقيقات المختلفة لما يتضمنه النحو الكلي من مبادئ وإواليات"<sup>28</sup>.







لذلك، إذن، تعد الكفاية الكلية من الأهداف الأساسية التي تعمل على تحقيقها نظرية النحو الوظيفي، بل كل النظريات اللسانية الوظيفية منها وغير الوظيفية، وإن اختلفت في طبيعة الكليات اللغوية، فهي في نظرية النحو الوظيفي كليات وظيفية (دلالية وتداولية) تربط بين البنية والوظيفة، من منطلق ترابط بنية اللغات الطبيعية ووظيفتها التواصلية وتبعية بنيتها لوظيفته، بينما هي في النظريات غير الوظيفية كليات صورية، هي ثوابت صورية أو مبادئ عامة يتم تثبيتها عن طريق وسائط معينة<sup>29</sup>، يقول تشومسكي في هذا السياق: إن الطفل مزود بملكة لغوية فطرية يحددها استعداده الأحيائي لا التجربة تسمى بالحالة الذهنية الأولى، وتتكون من مجموعة من المبادئ العامة التي تحكم جميع اللغات الطبيعية، تنقل هذه الحالة عن طريق التجربة اللغوية إلى حالة أخرى تجسد الاختلاف اللغوي من خلال مجموعة محدودة من الوسائط العامة ذات قيم غير موسومة، تقوم اللغات بوسم سمة من سماتها وتثبيتها وفقا لمعطياتها اللغوية الخاصة بها<sup>30</sup>.

من هنا يظهر أن الجمع بين الزعتين (الكلية والنمطية) هو ما تسعى إلى تحقيقه نظرية النحو الوظيفي، فتكون بالتالي، في وضع وسط بين النمطية الاستقرائية الصرف والكلية الاستنباطية<sup>31</sup>. وهي حاليا في هذا الموقع بالنظر إلى أنها استكشفت خصائص أكبر عدد ممكن من أنماط اللغات، ورصدت ما يميز بينها، دون أن تغفل ما يجمع بينها باعتبارها تجليات لنسق تواصلية واحد، هونسق اللسان الطبيعي.

هذه هي مبادئ النحو الوظيفي، ليس كلها وإنما أهمها فقط، مما يوضح موضوع هذه النظرية ومنهجها وغاياتها. وبهذا يمكن أن نتقل إلى الحديث، ولو بإيجاز، عن بنية الجملة، ومن ثم مراحل اشتقاقها في النحو الوظيفي. وهذا المبحث لا بد منه لكي يتسنى لنا فهم واستيعاب مقاربة ظاهرة الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي، من خلال تحديد المرحلة التي يمثل لها بصفة مجردة والمرحلة التي يتم فيها تحققها الصرفي.



3 - بنية الجملة في النحو الوظيفي: يتم اشتقاق الجملة في نظرية النحو الوظيفي عبر بناء ثلاث بنيات: بنية حملية، وبنية وظيفية، وبنية مكونية. ويتم بناء هذه البنيات عن طريق تطبيق ثلاثة أنساق من القواعد: قواعد الأساس وقواعد إسناد الوظائف وقواعد التعبير؛ حيث يضطلع الأساس بإعطاء إطار حملي يشكل دخلا لقواعد بناء البنية الحملية التامة التحديد، تنقل هذه البنية إلى بنية وظيفية عن طريق قواعد إسناد الوظائف، وتطبيق هذه القواعد نحصل على بنية وظيفية تامة التحديد تشكل دخلا لقواعد التعبير التي تضطلع ببناء بنية مكونية على أساس المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية، وباكتمال البنية المكونية تكون الجملة جاهزة للتحقق الصوتي. ويمكن تفصيل ما أجمالناه هنا كما يأتي:

3 - 1: البنية الحملية: ينقسم الأساس إلى عنصرين: المعجم وقواعد تكوين المحمولات والحدود. يمثل المعجم قائمة من المفردات الأصول (المحمولات والحدود)، بينما تمثل قواعد التكوين مجموع القواعد المسئولة عن تكوين المفردات المشتقة عن طريق قواعد الاشتقاق (قواعد تكوين المحمولات وقواعد تكوين الحدود)<sup>32</sup>.

ويعود افتراض انقسام المعجم إلى هذين العنصرين إلى الخصائص المعجمية للغات الطبيعية، ونعني هنا خاصية انقسام المفردات - حسب نظرية النحو الوظيفي - إلى قسمين: مفردات أصول ومفردات مشتقة. فأما المفردات الأصول فهي المفردات التي يجب تعلمها كما هي قبل استعمالها وتأويلها الاستعمال والتأويل الصحيحين، بعبارة أخرى، تعد مفردات أصولا المفردات التي يتحتم على المتكلم السامع تعلمها ليتسنى له استعمالها وفهمها، وأما المفردات المشتقة فهي المفردات التي يمكن للمتكلم السامع أن يصوغها ويستعملها ويفهمها الاستعمال والفهم الصحيحين سواء أسبق له أن استعملها أم سمعها من قبل أم لا<sup>33</sup>.



وبناء على هذا التمييز، ذهب أحمد المتوكل - بالاعتماد على معيار البساطة (بساطة المفردة معنى ومبنى) - إلى أن المفردات الأصول في اللغة العربية هي المفردات الفعلية المصوغة على الأوزان "فعل" و"فعل" و"فعل" فعل "و" فعل "وأسماء الذوات، وأن ما عداها من الأسماء والأفعال هي مفردات مشتقة<sup>34</sup>.

ومهما يكن أمر هذا الاستنتاج، المهم هنا أن المعجم يضطلع بالتمثيل للمفردات الأصول في شكل مداخل معجمية، في حين تتكفل قواعد تكوين المحمولات برصد المفردات التي تشكل فروعاً للمفردات الأصول.

وتشكل المفردات الموجودة على شكل قوائم في المعجم أو الناتجة عن تطبيق قواعد التكوين بنية تشتمل على محمول دال على واقعة وعدد معين من الحدود تمثل المشاركين في هذه الواقعة، ويمثل لهذه البنية في النحو الوظيفي بوساطة إطار حملي تتحدد فيه:

أ- صورة المحمول.

ب - مقولة المحمول التركيبية (فعل، اسم، صفة، ظرف).

ج- عدد محلات موضوعاته.

د- الوظائف الدلالية التي تحملها هذه المحلات.

هـ- قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات حدوده<sup>35</sup>.

ولتوضيح مقولة المحمول ومحلاته وقيود الانتقاء التي يفرضها على محلات الحدود نأخذ الإطار المحمولي للفعل (كتب) في المثال الآتي: كتب خالد رسالة.

فالفعل (كتب) يأخذ الإطار الحملي المجرد التالي: [ك ت ب ف (س1: إنسان) منف (س2: مكتوب) متق].

حيث: تشير الأحرف (كتب) إلى المادة الأصل للمحمول أو صورته التي تأتي على وزن "فعل"، ويشير الرمز (ف) إلى المقولة الصرفية للمحمول؛



أي أن (كتب) محمول فعلي يأخذ موضوعين اثنين، نعتبر عنهما بالمتغيرين (س1 و س2)، يفرض عليهما قيودا خاصة (س1: المتغير الأول يرتبط بسمة إنسان) وهو الذات المشاركة في عملية الكتابة المرموز لها ب (منف)؛ أي أن المنفذ، والمتغير الثاني (س2: يرتبط بسمة لا إنسان/شيء مكتوب) الذي يحمل الوظيفة الدلالية المرموز لها ب (متق)؛ أي المتقبل لعملية الكتابة.

قلنا : يتشكل الإطار الحملي من محمول يدل على واقعة وعدد من الحدود تدل على الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول. تصنف الوقائع، في نظرية النحو الوظيفي، إلى أعمال أو أحداث أو أوضاع أو حالات، وتصنف الحدود، من حيث أهميتها بالنسبة للواقعة المدلول عليها، إلى صنفين: الحدود الموضوعات والحدود اللواحق. تعد الأولى أساسية لأنها تدخل في تعريف الواقعة أي يقتضيها المحمول على وجه الإيجاب، كالحد المنفذ والمتقبل والمستقبل وتعد الأخرى (الحدود اللواحق) ثانوية لأنها لا تسهم في تعريف الواقعة، إذ يقتصر دورها على تخصيص الظروف أو الملابسات المحيطة بالواقعة، كأن تدل على زمانها أو مكانها أو علتها،... ويرمز للحدود الموضوعات بالمتغيرات (س1، س2،...س ن) وللحدود اللواحق بالمتغيرات (ص1، ص2،...ص ن)، وبإضافتها تكون بنية الحمل التامة:

الحمل = محمول + حدود موضوعات (س1، س2، (س ن) + حدود لواحق (ص1)، (ص2)، (ص ن).

وللإشارة، لا يتضمن الإطار الحملي مصدرا اشتقاق الجملة إلا الحدود الموضوعات، وبإضافة محل حد لاحق أو محلات حدود لواحق ينقل الإطار الحملي الذي اصطلح عليها اسم الإطار الحملي النووي إلى إطار حملي موسع. ويشكل هذا الإطار سواء أكان نوويا أم موسعا دخلا لقواعد إدماج الحدود التي يتم بوساطتها إدماج أو ملء محلات الحدود بالمفردات



الملائمة طبقاً لقيود التوارد، كأن ننتقي من المعجم المفردات: (خالد، رسالة) للمحمول (كتب)، وبهذا الشكل نحصل على بنية حملية جزئية. ويحصل على بنية حملية تامة التحديد بتطبيق مجموعتين من القواعد: قواعد تحديد مخصص المحمول وقواد تحديد مخصصات الحدود<sup>36</sup>. يقصد بمخصص المحمول المقولات الثلاث: مقولة الصيغة ومقولة الجهة ومقولة الزمن.

- المقولات الصيغية تمثلها في اللغة العربية صيغتان: صيغة التدليل (تد) التي تواكب المحمول في الجملة البسيطة المستقلة، مثل: يدرس الطلبة النحو الوظيفي، وصيغة التذييت (تذ) التي تواكب المحمول في الجمل المدمجة، من قبيل: يخاف الأستاذ أن يرسب الطلبة.

- المقولات الجهية: هي مقولات تحدد البنية الداخلية للواقعة الدال عليها المحمول؛ حيث تكون هذه الواقعة إما تامة أو غير تامة، مستمرة أو غير مستمرة، مشروعاً فيها أو مقارنة،...

- المقولات الزمنية: وهي، بالنظر إلى زمن المتكلم، الماضي والحاضر والمستقبل، تتفرع إلى مقولات زمنية ثانوية أو فرعية كالماضي المطلق والماضي النسبي، ... الخ.

ويقصد بمخصصات الحدود المقولات الآتية: التعريف والعدد والجنس والإشارة والتسوير. يؤشر لها في بنية الحد، كما يظهر من التمثيل الحملي لمفردة الرسالة.

(ع 1ع ث س 1: رسالة (س 1))

حيث: ع = معرف، 1 = مفرد، ث = مؤنث.

وبتطبيق قواعد تحديد مخصص المحمول ومخصصات حدوده نحصل على بنية حملية تامة التحديد كالبنية الحملي لقولنا: شرب خالد الشاي في المقهى.





(تد) تا(مض شرب ف (ع1 م س1: خالد (س1) منف

(ع1 م س2: شاي (س2) متق

(ع1 ث ص1: في المقهى) مك

حيث تد: تدليل، وتا: تام، ومض: ماض، ومنف: منفذ، ومتق: متقبل، ومك: مكان.

2-3: البنية الوظيفية: تنقل البنية الحملية التامة التحديد إلى بنية وظيفية بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف وقواعد تحديد مخصص الحمل التي تتخذ دخلها البنية الحملية كما حدد بناؤها سابقا.

أ - قواعد إسناد الوظائف: بواسطة هذه القواعد تسند الوظائف التركيبية ثم الوظائف التداولية، وأما الوظائف الدلالية فيؤشر لها، كما مربنا، بدءا في المدخل المعجمي ذاته.

1 - إسناد الوظائف التركيبية: <sup>37</sup> يتشكل حمل الجملة من محمول دال على واقعة وعدد من الحدود الدالة على المشاركين في الواقعة الدال عليها المحمول. تقدم الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل حسب وجهة معينة؛ أي حسب وجهة حدود الحمل. والوجهة، في نظرية النحو الوظيفي، يمثلها حدان اثنان: الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل؛ والحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة. وبالتوالي، تسند الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة، وتسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة، ففي قولنا: كتب الطالب رسالة البارحة. يظهر أن الوجهة المقدمة انطلاقا من الواقعة (الكتابة) تنقسم إلى منظورين: المنظور الرئيسي لهذا المنطلق منها في تقديم الواقعة، وهو الفاعل (الطالب)، والمنظور الثانوي في تقديم الواقعة، وهو المفعول به (رسالة). والسلمية التي تضبط إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول وفقا لسلمية الوظائف الدلالية.





منف < متق < مستق < مستف < أد < مك < زم...

ف ا + + + + + + +

م ف - + + + + + + +

ويفاد من هذه السلمية:

- إن الوظيفة التركيبية (الفاعل) تسند إلى الحد الذي يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ وما يحاقله (القوة، المتمعن، الحائل)، ثم الوظيفة المتقبل في المستقبل، فالمستفيد، وهكذا دواليك مع الأداة والمكان والزمان.

- أن الوظيفة التركيبية (المفعول) تستأثر بها الوظيفة الدلالية (المتقبل)، ثم (المستقل)، وهكذا دواليك.

- أن الوظيفة التركيبية (المفعول) لا تسند إلى الوظيفة الدلالية (المنفذ) وما يحاقله.

- أن الوظائف غير الأساسية كالأداة والمكان والزمان لا تقوم بينها سلمية، إذ يمكن إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول إليها حين لا يوجد في الحمل حد آخر من الحدود ذات الأسبقية.

2- إسناد الوظائف التداولية: <sup>38</sup> تنتقل البنية الوظيفية الجزئية إلى بنية وظيفية تامة عن طريق إسناد الوظائف التداولية، وهي مجموعة من الوظائف تسند إلى حدود المحمول على أساس البنية الإخبارية المرتبطة بالمقال؛ أي حسب طبيعة المعلومات الإخبارية التي تحملها، وطبقاً للطبقات المقامية التي يمكن أن تنجز فيها الجملة.

وتشمل الوظائف التداولية في نظرية النحو الوظيفي خمس وظائف، تصنف، بالنظر إلى موقعها بالنسبة إلى الحمل، إلى صنفين: وظائف خارجية ووظائف داخلية. تسند الوظائف الخارجية (المنادى والمبتدأ والذيل) إلى المكونات التي لا تنتمي إلى الحمل، وتسند الوظيفتان الداخليتان (المحور



والبؤرة) إلى حدود الحمل سواء أكانت من الموضوعات أم من اللواحق. ومما تشترك فيه الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية أن إسنادها يحكمه قيد يسمى قيد أحادية إسناد الوظائف، ومفاده أن موضوعات البنية الحملية تسند إليها وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية على أساس أن:

- كل موضوع لا تسند له أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل.

- لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل. ويصدق هذا القيد بشقيه على الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية في حين لا يصدق على الوظائف التداولية إلا بالنسبة للشق الأول، فبالنسبة لوظيفة بؤرة الجديد يمكن أن تسند إلى أكثر من مكون واحد في الجمل الاستفهامية والخبرية، كما يظهر من الجمل: من قابل زيد خالد؟ من قابل زيد خالد؟ أخبر زيد خالدًا بنجاحه. وكذلك بالنسبة لوظيفة المحور، يمكن أن تسند إلى مكونين، كما يظهر من قولنا: أعطى خالد الكتاب زيداً<sup>39</sup>.

وأما ما تتمايز فيه، فمنه:

- اختلاف مراحل إسنادها؛ حيث يؤثر للوظائف الدلالية، وبالتالي تسند في البنية الحملية، وأما الوظائف التركيبية والوظائف التداولية فتسند في البنية الوظيفية. والسبب في وجود هذا الاختلاف يعود إلى طبيعة سماتها، فسمات الوظائف الدلالية لازمة، وبالتالي، يؤثر لها في المداخل المعجمية، بينما سمات الوظائف التركيبية والوظائف التداولية ليست لازمة، هي سمات يحددها السياق (سياق الخطاب) لذلك تسند في مرحلة لاحقة من مراحل اشتقاق الجملة؛ أي بعد إدماج الحدود في محلاتها<sup>40</sup>.







اختلاف طبيعتها من حيث الكلية والنمطية، والمقصود هنا أن الوظائف الدلالية والوظائف التداولية عدت من المفاهيم الكلية لثبوت ورودها في وصف جميع اللغات الطبيعية، بخلاف الوظائف التركيبية، فهي من المفاهيم الخاصة لثبوت ورودها في وصف بعض اللغات كاللغة العربية، وعدم ورودها في وصف البعض الآخر كاللغة الهنغارية<sup>41</sup>.

ب - تحديد مخصص الحمل: <sup>42</sup> والمراد بمخصص الحمل ما يعرف بالقوة الإنجازية، كالإخبار والسؤال والأمر والدعاء...وهي، بالنظر إلى مقامات انجازها، قوتان: قوة انجازية حرفية وقوة انجازية مستلزمة، القوة الإنجازية الحرفية هي القوة الإنجازية المعبر عنها في الجملة بالتنغيم أو بالأداة أو بصيغة الفعل أو بفعل من زمرة الأفعال الإنجازية، كالأفعال: سأل، قال، وعد، وأما القوة الإنجازية المستلزمة فهي القوة الإنجازية التي تستلزمها الجملة في طبقات مقامية معينة، كما في قولنا: هل تفتح لي الباب؟ فهذه الجملة تحمل، بالإضافة إلى قوتها الإنجازية الحرفية الاستفهام، قوة إنجازية مستلزمة مقاميا هي الالتماس.

ويؤشر للقوة الإنجازية عن طريق مخصص الحمل؛ حيث يؤشر للقوة الإنجازية الواحدة بمخصص حمل بسيط وللقوة الإنجازية المزدوجة (حرفية ومستلزمة) بمخصص حمل مركب، كما توضحه البنية الوظيفية للجملة: أو خسر الفريق؟

[سه ] نك [تد] تا] مض خسرف

(ع1م س1: فريق (س1) فامح [[ بؤمقا]]

حيث: سه استفهام، ونك إنكار، ومح محور، وبؤمقا: بؤرة مقابلة. وبإسناد الوظائف التركيبية والتداولية وتحديد مخصص المحمول نحصل على بنية وظيفية تامة التحديد، تشكل دخلا لقواعد التعبير التي تضطلع ببناء البنية المكونية على أساس المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية.





3 3- البنية المكونية: يقصد بالبنية المكونية البنية الصرفية – التركيبية. ويتم بناؤها عن طريق تطبيق نسق تطبيق قواعد التعبير. وهذه القواعد هي في الأصل مجموعة من القواعد الصرفية والتركيبية والصوتية، تصنف، بالنظر على مجال تطبيقها، كالآتي :

**قواعد صيانة المحمول:** ويتمثل دورها في نقل المحمول من صورته المجردة إلى صورته المحققة المصاغة صياغة صرفية تامة، وذلك انطلاقاً من المعلومات المجردة المتوفرة في البنية الحملية العامة التي تشمل – كما سبق التمثيل لها – صورة المحمول المجردة التي تتكون من الجذر الذي يتكون منه المحمول، ووزنه، ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صف) ومخصصاته الصيغية والجهية والزمنية<sup>43</sup>.

**قواعد صياغة الحدود:** تتكفل هذه القواعد بنقل الحدود من صورتها المجردة في البنية الحملية إلى صورتها المحققة المصاغة صياغة صرفية تركيبية تامة، ويتم هذا من خلال العمليات الآتية:

- انتقاء رأس المركب من المقيدات المتواجدة في الحد وأخذ المقيدات الأخرى وضع الفضلة، كما يظهر من الجملة : نجح الطالب المجتهد المواظب؛ حيث انتقينا رأساً للمركب (الطالب) وبقيت المقيدات الأخرى (المجتهد والمواظب) فضلات.

- تحقيق مخصصات الحد في شكل محددات؛ أي في شكل معددات، وأسوار، (كل، جميع، بعض)، وأداتا التعريف والتنكير، ومشيرات (أسماء إشارة).

- تحقيق العاطف في شكل أداة عطف حين يتعلق الأمر بالحدود المعطوفة.

- ترتيب عناصر المركب (رأس فضلة).

- إسناد الحالات الإعرابية إلى عناصر المركب أو إلى المركب باعتباره كلا



قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية والمعلقات: من المعروف أن المكونات التي تنصدر الحمل أنماط ثلاثة: المكونات الحدود، وتنتمي إلى هذا النمط أسماء الاستفهام، وبما أنها من الحدود فإن ادماجها يتم في المراحل الأولى من اشتقاق الجملة. ومؤشرات القوة الإنجازية (الهمزة وهل وأو الدالة على الاستفهام الإنكاري والأداة إن). والأدوات المعلقة، وهي الأدوات التي تقوم بدور التعليق بين مكونين أو بين حملين، كالأداة أن والضمائر الموصولة، ... وهذان النمطان يتم إدماجهما في مرحلة متأخرة من الاشتقاق عن طريق إجراء إحدى مجموعات القواعد التي تشكل نسق قواعد التعبير، وهي قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية والمعلقات

45

قواعد الموقعة: يتم ترتيب العناصر اللغوية أو المكونات التي تشكل البنية الحملية في مرحلة لاحقة من الاشتقاق بواسطة نسق قواعد الموقعة. والملاحظ في نظرية النحو الوظيفي أن رتبة هذه المكونات تتحد بتفاعل أربعة وسائط وفق السلمية الآتية:<sup>46</sup>

التعقيد المقولي < الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية.

ويفاد من هذه السلمية :

- أن وسيط التعقيد المقولي يستأثر بالغلبة في تحديد الرتبة، حيث تتقدم المكونات البسيطة على المكونات المعقدة والأكثر تعقيدا، كما يظهر من المقارنة بين الجمل الآتية:

- علم زيد أن خالد لم يعد يهتم بالسفر إلى الخارج.

؟؟؟ علم أن خالد لم يعد يهتم بالسفر زيد.

- ؟؟؟ أن خالد لم يعد يهتم بالسفر علم زيد.





إذ يتبين أن المكون المعقد مقولياً، وهو الجملة : أن خالد لم يعد يهتم بالسفر إلى الخارج، يحتل الموقع الأخير أياً كانت وظيفته التركيبية والتداولية.

- وأن الوظائف التداولية تحجب دور الوظائف التركيبية في ترتيب المكونات، وتحجب الوظائف التركيبية دور الوظائف الدلالية. ويمكن أن نمثل لأولية الوظائف التداولية بالجملة: شايأ شرب خالد. فالملاحظ أن المكون (شاي) يحتل صدر الجملة بمقتضى وظيفته التداولية بؤرة مقابلة، وكان من المفروض أن يحتل بحكم وظيفته التركيبية المفعول الموقع الموالي لموقع الفاعل، نحوقولنا: شرب خالد شايأ.

وانطلاقاً من تفاعل هذه الوسائط الأربعة وما يتصل بها من مبادئ، اقترحت بنية موقعية عامة، تعكس ترتيب المكونات في جمل اللغات الطبيعية، صيغت كالاتي: م4، م2، م1 ف فامف، م3<sup>47</sup>.

وقد صنفت المواقع في هذه البنية إلى صنفين: مواقع داخلية (م1، ف، فإ، مفا)، تحتلها على التوالي المكونات (الأحرف أو الأدوات أو الأسماء) التي لها حق الصدارة يليها موقع الفعل (ف) ثم الفاعل (فا) فالمفعول (مفا)، مثلما تبينه الجملة: متى يقيم زيد الحفلة؟ بترتيبات مختلفة بالنسبة للفعل والفاعل والمفعول، فقد تكون (فإ، ف، مفا)، أو (مفا، فإ، ف)، حسب طبيعة أنماط اللغات؛ حيث تكيف هذه الأخيرة البنية الموقعية العامة طبقاً لنمطها وخصائصها البنيوية والتداولية. ومواقع خارجية (م4، م2، م3)، تحتلها على التوالي المكونات المنادى: يا طالب العلم، اجتهد. والمبتدأ: زيد أبوه مريض. والبدل / قرأت الكتاب نصفه.

- قواعد إسناد النبر والتنغيم: تشكل الجملة بعد ترتيب عناصرها دخلاً للمجموعة الأخيرة من قواعد التعبير، يتم بوساطتها استكمال بناء البنية المكونية بتحديد التمثيل الصوتي للجملة بحيث تطابق الخصائص الصوتية والفونولوجية المناسبة لها؛ وذلك عن طريق إسناد



النبر والتنغيم، وهي آخر مرحلة من مراحل بناء الجملة قبل التمثيل الصوتي لها.

يسند النبر المركزي في الجملة إلى المكون الحامل للوظيفة التداولية البؤرة، ببؤرة الجديد، كما في قولنا شرب خالد شاي ( بنبر على " شاي ) أو ببؤرة المقابلة، كما في قولنا : شاي شرب خالد ( بنبر على " شاي " )؛ حيث تعد الجملة الأولى إجابة عن: ماذا شرب خالد؟ والثانية إجابة عن: أشياء شرب خالد أم قهوة ؟.

ويسند التنغيم وفقا لمخصص الحمل؛ أي لمؤشركوته الإنجازية، فمثلا في قولنا: هل عاد زيد من السفر؟ تسند إلى القوة الإنجازية الاستفهام نغمة صاعدة<sup>48</sup>.

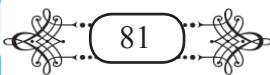
وبإجراء قاعدتي إسناد النبر والتنغيم نحصل على بنية مكونية تامة التحديد، تشكل دخلا لقواعد التأويل الصوتي؛ أي تكون البنية قابلة للتأويل الصوتي.

3 - 4 / أهم التطورات التي مست نموذج مستعمل اللغة من النموذج النواة إلى نموذج نحو الخطاب الوظيفي: يمكن إجمال أهم التطورات (التعديلات والإغناءات) التي مست نموذج مستعمل اللغة من النموذج النواة إلى نموذج نحو الخطاب الوظيفي فيما يلي:

1 - أدمجت البنية الحملية والبنية الوظيفية في بنية واحدة اصطلاح عليها اسم البنية التحتية تمتاز بالسماة التالية:<sup>49</sup>

- تمثل للمعلومات المتعلقة بالخصائص الدلالية والخصائص التداولية والخصائص النحوية ( الصرفية - التركيبية )، وتنقل عن طريق تطبيق قواعد التعبير إلى بنية مكونية يتم فيها تحقق كل هذه الخصائص.

- العناصر المتوفرة في هذه البنيات فئات ثلاث: وحدات معجمية ومخصصات ووظائف.





- تنتمي هذه العناصر إلى طبقات أربع ( الحمل النووي والحمل الموسع والقضية والجملة أو الطبقة الإنجازية ) تحكمها سلمية معينة.

2- بعد ثبوت أطروحة التماثل البنيوي بين الجملة والنص،<sup>50</sup> صيغت البنيتان التحتية والمكونية وبالتالي بنية مختلف الأنماط الخطابية مهما تباينت مجالا أو آلية، على أساس احتوائهما أربعة مستويات : مستوى علاقي ومستوى تمثيلي ومستوى صرفي تركيبى ومستوى فونولوجي، يتضمن كل منها طبقات يعلو ويحكم بعضها بعضا<sup>51</sup>.

من هذا العرض الموجز لبنية الجملة في النحو الوظيفي تبين لنا كيف يتم تطبيق قواعد التعبير على أساس المعلومات المتوفرة في البنية التحتية. وبما أن قواعد إسناد الحالات الإعرابية تندرج ضمن قواعد صياغة الحدود، وبالتالي ضمن قواعد التعبير، سنفرد لها هذا المبحث لنبين، بشيء من التفصيل، كيف يتم تطبيقها على أساس المعلومات المتوفرة في البنية التحتية لتحقيق أهم مبادئ نظرية النحو الوظيفي، وهو تبعية البنية للوظيفية. ويشمل هذا المبحث العناصر الآتية: مفهوم الإعراب، وأنماطه، وأنواع الحالات الإعرابية وقواعد إسناد الحالات الإعرابية، وأخيرا إعراب المركب والمحمول.

#### 4 - الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي:

1-4/ مفهوم الإعراب: يقصد بالإعراب في النحو الوظيفي الاختلافات الصرفية التي تلحق حدود المحمول وفقا للوظائف التي تسند إليها، وبتعبير آخر، يعد الإعراب في النحو الوظيفي مفهوما صرفيا يرتبط بصورة أو بنية الحدود الصرفية وما يطرأ عليها من أحوال ناتجة عن اللواصق الصرفية التي تلحق بها بمقتضى الوظائف المسندة إليها<sup>52</sup>.

ويستدعي هذا التعريف الإشارة إلى:

- يعد الإعراب في النحو الوظيفي سمة صرفية مجردة غالبا ما تتحقق





في صورة صرفية بارزة تلحق بأواخر المكونات الحدود وفقا للوظائف المسندة إليها.

- محددات الإعراب في هذه النظرية هي الوظائف لا العلاقات التركيبية كما في النظرية التوليدية، يقول المتوكل موضحا هذا الفرق: " يرتبط الإعراب في النحو الوظيفي بالوظائف (الدلالية، التوجيهية، التداولية) المسندة إلى حدود الجملة لا بالعلاقات التركيبية (الشجرية) القائمة بينها. فالمركب يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه، لذلك نجده يحمل نفس الإعراب أيا كان موقعه في الجملة"<sup>53</sup>.

- يعتبر الإعراب، بهذا التحديد، مقولة تخص نمطا معيناً من اللغات، وهي التي يدل فيها عن الوظائف بمجموعة من اللواحق الصرفية كاللغة العربية الفصحى، وأما اللغات التي يدل فيها على الوظائف بوسائل أخرى (الموقع وصورة المحمول مثلا) فلا يمكن أن ينطبق عليها هذا التحديد، إلا إذا وسع مفهوم الإعراب بحيث يشمل جميع الوسائل التي تسخرها اللغات للدلالة على الوظائف<sup>54</sup>.

يتضح من هذا التعريف أن الإعراب باعتباره سمة صرفية يخص اللغات التي يدل فيها عن الوظائف المسندة إلى المكونات الحدود بلواحق صرفية. وبناء عليه، عدت هذه الوظائف محددات الإعراب أي هي العامل في الإعراب؛ على حد قول النحاة العرب القدامى.

4 - 2 : أنماط الإعراب : تبين معطيات اللغة العربية أن الإعراب

نمطان اثنان، هما:

الإعراب الوظيفي: وهو الإعراب المعلل وظيفيا، وبتعبير آخر، هو الإعراب الذي يرتبط بالوظائف المسندة إلى حدود المحمول، أو هو الإعراب الممثل له بمختلف الحالات الإعرابية التي تلحق حدود المحمول بمقتضى الوظائف المسندة إليها.





**الإعراب البنيوي:** وهذا النمط من الإعراب، بخلاف النمط الأول، غير معمل وظيفياً؛ بمعنى أنه لا يرتبط بالوظائف المسندة إلى حدود المحمول، فهوناتج ببنية تركيبية خاصة. ولهذا الأعراب سمتان اثنتان:<sup>55</sup> أولاهما: أنه ناتج تركيب معين كالتركيب الإضافي في قولنا: سرتني منح خالد بكرال مال اليوم. أو ناتج عمل إحدى الصرفات المسندة للإعراب، إذ من خصائص بعض الصرفات في اللغة العربية إسنادها إلى المكون الذي تعمل فيه إعراباً بنيوياً يكون نصباً أو جراً، ومن الصرفات الناصبة الأفعال المساعدة التي من قبيل (كان)، نحو: كان خالد مريضاً. ومن الأدوات الوجيهة التي من أسرة (إن وليت ولعل)، نحو: إن خالد مريض. ومن الصرفات الجارة حروف الجر، نحو: عاد خالد في الليل.

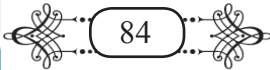
ثانئهما: أنه إذا تواردت على المكون الواحد حالة إعرابية وظيفية وحالة إعرابية بنيوية فإن الحالة الإعرابية التي يأخذها هي الحالة الإعرابية البنيوية، كما يظهر من الجملتين:

-هل زارني أحد حين كنت مريضاً؟

-هل زارني من أحد حين كنت مريضاً؟

حيث حجب حرف الجر (من) في الجملة الثانية الحالة الإعرابية الرفع التي تقتضيها الوظيفة التركيبية الفاعل المسندة إلى المكون (أحد).

4 - 3: أنواع الحالات الإعرابية: يميز في النحو الوظيفي بين نوعين من الإعراب: إعراب مجرد (عميق) يسند في مستوى البنية الوظيفية، وإعراب محقق (سطحي) يسند في مستوى البنية المكونية. وضع للدلالة على الإعراب مجرد مصطلح الحالة الإعرابية (رفع نصب جر)، وللدلالة على الإعراب المحقق مصطلح العلامة الإعرابية (ضم فتح كسر). ويمكن تبرير التمييز بين هذين النوعين من الإعراب كالآتي:<sup>56</sup>







- يمكن أن تتحقق الحالات الإعرابية المجردة سطحا كما يمكن أن لا تتحقق، ومن ذلك حالات ما أسماه النحاة العرب القدماء الإعراب المقدر، كالإعراب المقدر في الأسماء المقصورة.

- قد تتحقق الحالات الإعرابية المجردة سطحا بواسطة علامة إعرابية غير العلامة الإعرابية المتوقعة، ومن ذلك العلامة الإعرابية التي تلحق المنادى المبني على ما يرفع به.

وتنقسم هذه الحالات، بالنظر إلى أنماط الإعراب، إلى ثلاثة أقسام: حالات إعرابية لازمة، وحالات إعرابية بنيوية، وحالات إعرابية وظيفية<sup>57</sup>.

- الحالة الإعرابية اللازمة: وهي الحالة الإعرابية التي تلازم المكون في مختلف السياقات البنيوية والوظيفية التي يرد فيها، وتمثل هذه الحالة المكونات التي اصطلح عليها النحاة العرب القدامى اسم المبنيات.

- الحالة الإعرابية الوظيفية: وهي الحالات الإعرابية (الرفع والنصب) التي تسند إلى المكونات الحدود بمقتضى وظائفها الدلالية أو وظائفها التركيبية أو وظائفها التداولية.

- الحالة الإعرابية البنيوية: وهي الحالات الإعرابية (النصب والجر) التي تسند إلى المكونات حسب السياق البنيوي الذي ترد فيه.

ويتم التمثيل للمكونات ذات الحالات الإعرابية اللازمة في المعجم، وأما المكونات التي تأخذ حالاتها الإعرابية بمقتضى الوظائف المسندة إليها أو بحسب السياق البنيوي الذي وردت فيه فإن إسناد حالتها يتم عن طريق قواعد إسناد الحالات الإعرابية.

**4-4 قواعد إسناد الحالات الإعرابية:** ونقصد هنا قواعد إسناد الحالات الإعرابية الوظيفية؛ حيث تسند هذه الحالات طبقا للوظيفة المسندة إلى الحد في مستوى البنية الوظيفية. وبما أن الحد الواحد يمكن أن يحمل وظيفة واحدة (وظيفة دلالية) أو وظيفتين اثنتين (وظيفة



دلالية ووظيفة تركيبية) أو ثلاث وظائف (وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية)، اقترحت سلمية تضبط تفاعل هذه الوظائف الثلاث في تحديد الحالات الإعرابية، وهي على الشكل الآتي: <sup>58</sup>

الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية < الوظائف التداولية.  
ومفاد هذه السلمية أنه:

- إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية تسند إليه الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية أي يأخذ الحالة الإعرابية الرفع إذا كان فاعلاً كما يظهر من الجمل:

- عاد زيد.

- انتقد الكتاب.

- زيد مطمئن.

أو الحالة الإعرابية النصب إذا كان مفعولاً، كما في قولنا:

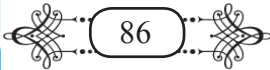
- قابلت هنداً.

وذلك لأن الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تحجب الحالة الإعرابية التي تستوجبها الوظيفة الدلالية.

- وإذا كان المكون حاملاً لوظيفة دلالية فقط (حدود غير وظيفية) تسند إليه الحالة الإعرابية النصب أو الحالة الإعرابية الجر إذا كان مسبقاً بحرف جر بمقتضى وظيفته الدلالية نفسها، كما في قولنا:

- قابلت هنداً البارحة في الجامعة.

فالمكون (البارحة) يأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية الزمان، ويأخذ المكون (الجامعة) الحالة الإعرابية البنيوية الجر بمقتضى وظيفته الدلالية المكان.





- وإذا كان المكون حاملا لوظيفة تداولية فإنه لا يخلو من أن يكون إما مكونا داخليا أو مكونا خارجيا. يأخذ المكون الداخلي الحامل لوظيفة تداولية (البؤرة أو المحور) حالته الإعرابية إما بمقتضى وظيفته التركيبية وإما بمقتضى وظيفته الدلالية إذا لم تسند له وظيفة تركيبية، كما يظهر من الجمل الآتية:

- رجع زيد من السفر.

- البارحة قابلت هنداً.

حيث يأخذ المكون المحور (زيد) الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل، ويأخذ المكون البؤرة (البارحة) الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية المكان.

ويأخذ المكون الخارجي حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية نفسها<sup>59</sup>. فالمبتدأ يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بحكم وظيفته التداولية، كما يظهر من الجمل:

- زيد أبوه مريض.

- أما خالد فلم يهتم بقدمه أحد.

والمنادى يأخذ الحالة الإعرابية النصب، وتتحقق هذه الحالة بالعلامة الإعرابية الفتح أو بالعلامة الإعرابية الضم، كما يتضح من الجمل الآتية:

- يا طالعا جبلا احذر.

- أيها النائم استيقظ.

وأما الذيل فيأخذ حالته الإعرابية بمقتضى الوظيفة الدلالية أو الوظائف التركيبية التي يرثها عن المكون المعدل أو المصحح بوصفه يعوض هذا الأخير كما في قولنا:





-زارني خالد بل عمرو.

حيث يأخذ المكون الذيل (عمرو) الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل التي يرثها عن المكون المقصود تصحيحه، وهو (خالد). ويأخذ كذلك الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية، كما يظهر في الجملة:  
رأيته البارحة زيد.

إذ لا تسند إلى المكون (زيد) إلا الوظيفية التداولية الذيل.

4 - 5: إعراب المركب: <sup>60</sup> والمقصود بإعراب المركب إعراب الحدود التي تشكل مركبا. والمركب يكون إما مركبا اسميا، رأسه اسم، أو مركبا صفيا، رأسه صفة، أو مركبا ظرفيا رأسه ظرف، أو مركبا جمليا، وهو المركب المنقول عن حد مقيده الوحيد جملة.

ويتحقق إعراب المركب ككل في الرأس بمقتضى الوظائف التي تسند إليه وفقا للسلمية السابقة وينصب بالتبعية على الفضلة كما في قولنا:  
- قرأت مقالا قيما.

وعلى المركب العطفى، نحو:

- قدم زيد وخالد.

وأما حين يكون المركب إضافيا فإن الإعراب يتحقق في الرأس وتأخذ الفضلة المضاف إليه الإعراب البنيوي الجر، كما يظهر من الجملة:  
- سرني منح خالد بكرا المال اليوم.

4 - 6: إعراب المحمول: حاولت الأنحاء الحديثة بمختلف اتجاهاتها تفسير ظاهرة إعراب المكونات الحدود ؛ لأن الأصل- إن صح استعمال هذا المصطلح في هذا السياق- في الإعراب أن يدخل هذه المكونات ليبدل على الوظائف المسندة إليها. والملاحظ أن نظرية النحو الوظيفي حاولت، بالإضافة إلى هذا، إيجاد تخريج لظاهرة إعراب المحمولات (المحمولات



الفعلية والمحمولات غير الفعلية). وقد اقترح في إعرابها أن يكون تحتيا عميقا أو سطوحيا.

إعراب المحمول غير الفعلي<sup>61</sup> - يعد إعراب المحمول غير الفعلي وفق الافتراض الأول إعرابا تحتيا تحدده المخصصات التحتية، وبالتحديد المخصصات الزمنية والجهية والوجهية؛ حيث يأخذ المحمول الاسمي والوصفي الحالة الإعرابية الرفع إذا ورد في حيز مخصص الإثبات ومخصص الزمن الحاضر، كما تبينه الجمل الآتية:

- عمرو معلم.

- هند مجتهدة.

ويأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا ورد في حيز مخصص الإثبات مع مخصص الماضي أو مخصص الإثبات مع مخصص المستقبل أو مخصص الإثبات مع مخصص الزمن الصفر أو مخصص الزمن الحاضر، كما في الجمل الآتية:

- كان/ سيكون خالد معلما.

- مازال/ لا يزال بكر معلما.

- ظل بكر معلما.

- يكون الجو حارا في فصل الصيف.

- تظل السماء زرقاء طوال النهار.

ويعد وفق الافتراض الثاني إعرابا سطوحيا؛ حيث يسند إليه إما الرابط أو أداة النفي (ليس أو ما) حالة النصب، وفي غيابها يأخذ المحمول حالة الرفع؛ أي أنه يأخذ الحالة الإعرابية النصب عند اقترانه بصرفات تسند إليه هذه الحالة، ويأخذ الحالة الإعرابية الرفع في غياب هذه الصرفات، كما يتبين من الجمل الآتية:





- ما خالد معلما .

- ليست هند كاتبة .

- خالد أستاذ .

- إعراب المحمول الفعلي:<sup>62</sup>

والمقصود هنا ليس كل الأفعال وإنما الفعل الوارد على صيغة المضارع فقط. ويمكن إرجاع إعرابه، وفق الافتراض الأول، إلى مخصص وجهي؛ حيث يكون الجزم صرفة لاحقة تحقق الوجه الحملي غير متحقق، والرفع لاحقة تحقق الوجه الحملي متحقق أو متوقع التحقق، والنصب لاحقة تحقق الوجه القضوي محتمل التحقق أو مراد التحقق، كما يتضح من الجمل الآتية:

- لم يراجع الطالب دروسه.

- يراجع الطالب دروسه.

- سيراجع الطالب دروسه.

- لن يراجع الطالب دروسه.

وأما وفق الافتراض الثاني، يصبح تعليل إعرابه إما بدخول أداة جازمة أو ناصبة عليه أو عدم دخولها.

والملاحظ هنا أن المحمولات (الفعلية وغير الفعلية) بما أنها تدل على واقعة معينة فإنه لا يمكن اعتبار الوظائف من محددات إعرابها مثلما هو مع الحدود، وبالتالي، افتراض عنها أنها إما هي المخصصات التحتية المرتبطة بمقولات الزمن أو الجهة أو الوجهة، إذا عد إعرابها تحتيا، وإما اقترانها أو عدم اقترانها بصرفات خاصة، وهذا في حالة كون إعرابها إعرابا سطحيا.

هذه هي مقارنة أحمد المتوكل لظاهرة الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي. وقد ظهر مما سبق أنها تجسد بوضوح أهم مبدأ قام عليه



النحو الوظيفي، وهو تبعية البنية للوظيفة؛ أي تبعية البنية المكونية للبنية التحتية، وبالتحديد تبعية الحالات الإعرابية التي تسند في مستوى البنية المكونية لطبيعة الوظائف المسندة إلى حدود المحمول في مستوى البنية التحتية.

ومن باب تحديد موقع هذه المقاربة، ارتأينا أن نعرض بعض المقاربات الأخرى للظاهرة في إطار النحو البنيوي والنحو التوليدي والنحو النمطي والنحو العربي القديم أو التراثي أو التقليدي كما يسميه بعض الباحثين. فيما يتعلق بالنحو البنيوي يبدو أنه لا يوجد مشروع كامل لإعادة وصف نحو اللغة العربية في إطار هذا المنهج، إذ يظهر من أعمال بعض الدارسين العرب كإبراهيم أنيس وعبد الرحمن أيوب أنها جزئية، ولم تخرج عن نقد النحو العربي الذي وضعه النحاة القدامى رغم قيامها على ضرورة وضع نحو جديد. ومن بين هذه الأعمال سنعرض محاولة عبد الرحمن أيوب ممثلة في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي".

مهد الباحث لدراسته بعرض بعض عيوب النحو العربي، اعتبرها مقدمات كافية لتسويق مقترحه في وضع نحو جديد، وبعدها شرع يفصل في موضوع بحثه. وقد تبين من محتويات الكتاب أن هذا النحو الجديد ما هو إلا إعادة النظر في أقسام الكلمة والجملته وترتيب أبوابها ودراستها وفق منهج مدرسة التحليل الشكلي<sup>63</sup>.

ضمن هذه المحتويات، أشار عبد الرحمن أيوب فيما يخص ظاهرة الإعراب إلى ضرورة التفريق بين أفكار أربعة، هي: الإعراب، والموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية<sup>64</sup>.

فأما الإعراب فهو، في نظره، تغير أو آخر الكلمات بتغير التراكيب. ويناقضه البناء، وهو عدم تغير أو آخر الكلمات بتغير التراكيب. وهما (أي الإعراب والبناء) صفة ذاتية للفظ بصرف النظر عن وظيفته في الجملة،





مثلهما في هذا مثل الطول أو القصر الذي يوصف به شخص ما باعتباره الذاتي لا باعتباره مدرسا في الكلية أو كاتباً أو طبيباً ...

وأما الموقع الإعرابي فهو الحيز الذي ترد فيه الكلمات ضمن تركيب معين، كموقع الفعل والفاعل (أو الفاعلية) والمفعول (أو المفعولية) والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والمعطوف،... والفرق بين الموقع الإعرابي والإعراب هو أن الموقع الإعرابي أمر متغير يعرض للكلمة، وأما الإعراب فهو أمر ذاتي فيها لا يختلف عنها، فكلمة (زيد) في قولنا: كتب زيد مقالا. توصف بالإعراب بصرف النظر عن موقعها الذي يتغير من تركيب إلى تركيب آخر.

وأما الحالة الإعرابية فهي اسم اصطلاح على الحكم الإعرابي الذي يستلزمه الموقع الإعرابي. وهي أربع حالات (الرفع والنصب والجر والجزم)، وميزتها أنها قد تظهر في اللفظ بالعلامات الإعرابية (الضمة والفتحة والكسرة والسكون) وقد لا تظهر؛ وذلك لأنها أمراعتباري ذهني، في حين أن العلامات الإعرابية هي أمرالفظي؛ ولهذا يقال عن الحالة الإعرابية إنها ظاهرة أو غير ظاهرة، وأما العلامة الإعرابية فهي موجودة أو غير موجودة، ومثال ذلك أن الحالة الإعرابية في الفعل كتب (كتب) غير ظاهرة لأنه مبني، بينما هي في الكلمات (زيد ومقال) ظاهرة.

ويظهر من هذه التحديدات:

- أن الإعراب سمة صرفية ذاتية للفظ. وهذه السمة ملازمة له، لا ترتبط لا بوظيفته ولا بموقعه في الجملة.

- وأن الحالات الإعرابية؛ ومن ثم العلامات الإعرابية، هي سمات طارئة على اللفظ ترتبط بالمواقع الإعرابية التي يرد فيها من تركيب إلى تركيب آخر.







وقبل أن ننتقل إلى الاتجاهات الأخرى، نشير إلى أن عبد الرحمن أيوب استعمل مصطلح تحليل الجمل في مقابل مصطلح الإعراب بمفهومه الشامل عند النحاة العرب القدامى، في قوله: "ونحن نقول بأن عملية تحليل الجمل . أو الإعراب . ليست سوى تعيين المواقع الإعرابية فيها. وهي بهذا الاعتبار لا ترتبط بالمعنى القاموسي للألفاظ، بل بوظيفتها في الجملة"<sup>65</sup>.

وبخلاف النحو البنيوي، يبدو أن تطبيقات النحو التوليدي أو الأنحاء التوليديّة على نحو اللغة العربية كثيرة، بعضها كانت جزئية وبعضها الأخر كانت كلية ومتكاملة. وبما أنه لا يمكن في هذا المقام أن نحيط بكل المقاربات لظاهرة الإعراب في إطار الأنحاء التوليديّة، ارتأينا أن نقف فقط على مفهومه ومحدداته أو عوامله فهذا يفني بالغرض .

يعد الإعراب في النظرية التوليديّة سمة صرفية مجردة تملكها جميع اللغات الطبيعيّة سواء أكانت أنسقتها الصرفية تحققها السمة في صورة صرفية بارزة تلحق بآخر الكلمة أم لا تحققها<sup>66</sup>.

وينقسم في اللغة العربية إلى عدة أنواع، تختلف من باحث إلى آخر باختلاف النظريات أو النماذج التوليديّة التي طبقها على نحو اللغة العربية، فمثلا يميز عبد القادر الفاسي الفهري بين ثلاثة أنواع من الإعراب، يقول: " يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الإعراب في اللغة العربية ( وفي لغات أخرى ). هناك إعراب نحوي، إعراب الحدود، وهو إعراب يسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصرفة (أي التطابق)، أو الفعل أو الحرف، بالتوالي. وهناك إعراب دلالي، ويسند إلى الملحقات (Adjuncts) كالظرف والتمييز والحال ... الخ، لدلالاتها على هذه المعاني، كما يسند إلى الموضوعات غير الحدود أو المنزوعة. وأخيرا هناك إعراب التجرد (التجرد من العامل)، وهو إعراب يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات ولا ملحقات ( كالمبتدأ والخبر... )"<sup>67</sup>.



وواضح هنا أن معيار التمييز بين هذه الأنواع هو طبيعتها من حيث إسنادها، ومحدداتها أو عواملها، فالإعراب النحوي مثلا يسند إلى المركبات الحدود بواسطة مقولة تعمل فيها كالفعل والصفة والحرف؛ حيث يعمل الفعل في المفعول، وتعمل الصفة (التطابق أو الزمن) في الفاعل، ويعمل الحرف في مفعوله. والمقولة العاملة في هذا الإعراب هي مفهوم بنيوي، يرتبط، بالرغم من تعدد صيغته، بمفهوم التحكم المكوني، والتحكم المكوني مفهوم شجري<sup>68</sup>.

إذن فالإعراب في النظرية التوليدية سمة صرفية تمثلها في اللغة العربية الصورة الصرفية التي تلحق بآخر الكلمة. وهو ظاهرة كلية، بمعنى توصف بها كل اللغات الطبيعية رغم اختلاف تحققها من نسق لغوي إلى آخر. وأما عوامله فتختلف باختلاف نوع الإعراب، هي في الإعراب النحوي التحكم المكوني، وفي الإعراب الدلالي هي الوظائف، وفي إعراب التجرد هي التجرد من العامل.

ومن بين النظريات اللسانية التي ظهرت بعد اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية واللسانيات النسبية، وقد اصطلح عليها هذا الاسم بالنظر إلى أن الفرضيات التي تنطلق منها والمبادئ التي تقوم عليها مخالفة لتلك التي عرفت في اللسانيات التوليدية أو اللسانيات الكلية كما يسميها البعض.

ومهما يكن أمر هذه النظرية، ما يعيننا فيها هو إقرارها بأن الإعراب في اللغة العربية هو مكون من مكونات التركيب، يقول محمد الأوراعي صاحب هذه المقاربة: يتفرع التركيب في العربية من اللغات التوليفية إلى إعراب وتأليف وترتيب. وقد انتهى النظاري في العلاقة الرتبوية بين هذه الوسائط إلى أن التأليف يكون قبل الإعراب والإعراب قبل الترتيب؛ وذلك لأن التأليف يرتبط بالبنية الوظيفية؛ حيث إن مداخل معجمية معينة تتألف بواسطة علاقات دلالية (كالسببية والعلوية) فتسند إليها



وظائف نحوية (كالفاعل والمفعول) مشكلة بنية وظيفية من غير أن يكون لبعضها موقع معين بالنسبة إلى البعض الآخر كما يحصل لها ذلك وهي في بنية تركيبية. وتحول البنية الوظيفية إلى البنية التركيبية يكون بواسطة وسائل لغوية؛ حيث إن اللغات التركيبية توصل وسيط الرتبة المحفوظة للإعراب عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية، وبالتالي يتكون تركيب هذا النمط من اللغات من التأليف يليه مباشرة الترتيب، وفي مقابل النمط التركيبي نجد النمط التوليفي لغاته توصل وسيط العلامة المحمولة، حيث أسندت مهام الإعراب عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية إلى لواصق صوتية تلحق القابل الذي تطراً عليه تلك العوارض<sup>69</sup>.

وتفصيل ذلك فيما يأتي:<sup>70</sup>

حالة الرفع التركيبية عاملها علاقة الإسناد التركيبية، وعلامتها في اللغات التوليفية هي العلامة المحمولة سواء ظهرت على الروي أم لم تظهر، كالضمة (أ) أم بما ينوب عنها المعربة في العربية عن حالة الرفع، والمطابقة للإعراب عن علاقة الإسناد التركيبية.

حالة النصب التركيبية عاملها علاقة الأفضال التركيبية، وعلامتها في العربية من اللغات التوليفية هي الفتحة (أ) أو ما ينوب عنها.

حالة الإضافة أو الجر التركيبية وعاملها علاقة الأفضال التركيبية التي تختص بميزة إسنادها إلى اسم متمم لاسم آخر، يكونان بهذه العلاقة الجامعة بينهما مركبا واحدا، وعلامتها في العربية من اللغات التوليفية هي اطراد وقوع المتم بعد المضاف فضلا عن لحاق كسرة (أ) برويه.

ويتضح من هذا أن العامل أربعة أنواع:<sup>71</sup>

- عامل تركيب يؤثر حالة تركيبية، وهو ثلاثة أضرب: إسناد يعمل حالة الرفع، وإفضال يعمل حالة النصب، وإضافة تعمل حالة الجر.





- عامل دلالي يؤثر وظيفة نحوية، وهو أربعة أصناف: علاقة السببية تؤثر وظيفة الفاعل، وعلاقة العلية تؤثر وظيفة المفعول، وعلاقة السلبية تؤثر وظيفة الفاعل به، وعلاقة اللزوم تؤثر بالشرط المعين الوظيفة النحوية المعينة كالوظائف: التوقيت والتمكين والتكميم والغائية.

- عامل تداولي يؤثر ترتيبا، وأثاره، وحذفا أو إظهارا. وقد يظهر أثره في لغة توليفيه كالعربية في علامات تلحق مكونات الجملة للإعراب عن وظيفة الجملة التداولية.

عامل وضعي (الوسائط اللغوية) يؤثر بالاختيار الضمة والفتحة والكسرة.

ويمكن تلخيص هذه المقاربة في قولنا: يختص الإعراب، باعتباره مكونا من مكونات القالب التركيبي، بنمط معين من اللغات وهي اللغات التوليفية كاللغة العربية. وتقتصر وظيفته في الإبانة عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية عن طريق لواصق صوتية تلحق القابل الذي تطرأ عليه تلك العوارض.

وإذا عدنا إلى تراثنا النحوي، وليس هذا من باب التوفيق بينه وبين النظريات اللسانية الحديثة وإنما من باب رصد أهم ما قيل في وصف وتفسير هذه الظاهرة في اللسانيات العربية والتراث النحوي، ويبقى التوفيق بين هذه الأقوال أو المقارنة بينها لمن أراد ذلك. سنجد أن النحاة العرب قد تحدثوا عن الإعراب بمفهومه العام، ومن ذلك قول ابن جني (ت 392هـ) في تعريفه: الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ<sup>72</sup>. وقول الاسترابادي (ت 688هـ) إنما سمي المعرب معربا لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه<sup>73</sup>. وبمفهومه الخاص، أي باعتباره سمة صرفية تلحق آخره المكون للدلالة على معناه، ويظهر هذا من قولهم: الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه،<sup>74</sup> ذلك أن "الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن



في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني<sup>75</sup>.

وقد نسب النحاة، ضمن مستويات تفسيرهم للظاهرة، العامل في هذه المعاني إلى اللفظ، يقول الإسترابادي: " ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علامتها لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا، لكونه كالسبب للعلامة، أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام "<sup>76</sup>.

ويعني هذا أن العامل الحقيقي في الإعراب هو المعنى، والدليل هو ربط بعض النحاة المعاني الوظيفية، كالفاعلية والمفعولية ... بأنواع الإعراب (الرفع والنصب والجر) لكونها علامات عليهما، فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة<sup>77</sup>. وقد نسب العمل للألفاظ لأن هذه المعاني لا تتحقق إلا بتركيب لفظ مع آخر، كتركيب الفعل مع الفاعل مثلا، وبالتالي، يكون العامل في الفاعل هو الفعل.

هذا ما يمكن أن نقف عليه في رصدنا لأهم ما قيل في وصف وتفسير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية قديما وحديثا، في إطار النحو العربي الذي وضعه النحاة العرب القدامى، وفي إطار لسانيات اللغة العربية بمختلف اتجاهاتها.

وإن جازلنا أن نعلق على هذا، لا بد أن نشير إلى أن اختيار نموذج لساني معين لا يتطلب بالضرورة تبريرا قريبا، وأن الزعم راهنا بأن هذا النموذج اللساني أو ذلك هو الأفضل بالنسبة للغة العربية من الأمور الصعبة.

وفيما يتعلق بمقاربة أحمد المتوكل، نقول: بناء على الشروط التي يجب أن تخضع لها كل مقاربة لوصف المعطيات اللغوية، وأهمها شرط الملائمة الخارجية وشرط الملائمة الذاتية أو الداخلية، يبدو لنا أن هذه





المقاربة مقنعة لاستيفائها هذه الشروط فبالنسبة للملاءمة الخارجية نلاحظ أنها تتفق مع المادة اللغوية التي تحللها، وأما بالنسبة للملاءمة الداخلية يظهر أن القواعد التي تصف هذه الظاهرة تتفق مع أهم المعايير المنهجية كمعيار البساطة ومعيار التعميم ومعيار الشمولية ومعيار سهولة التطبيق، وبالإضافة إلى هذا، تنسجم هذه المقاربة مع أهم مبادئ النحو الوظيفي، وهو تبعية البنية للوظيفة، بل تجسده تجسيدا دقيقا، ومعلوم أن الانسجام بين النتائج ومبادئ النظرية ومنطلقاتها هو أهم معيار أو وسيلة في اختبار النظريات من الداخل.





## الإحالات

1 - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري: دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 2، 2010، ص 137.

2 - يقول المتوكل: للتوجه اللساني الذي اصطلاحنا على تسميته المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ثلاثة أهداف متوازية متزامنة: الوصف والتفسير اللغويان والتأصيل والإجراء.

استشرافا لإحراز الهدف الأول قام ببناء نحو وظيفي للغة العربية يرصد ظواهرها في التزامن وفي التطور من منظور تبعية البنية للوظيفة مقارنة إياها باللغات التي تنامطها واللغات المنتمية إلى أنماط مغايرة. وسعيا في تحقيق الهدف الثاني، وضعت منهجية علمية لربط البحث اللساني الوظيفي العربي بالتراث اللغوي العربي بلاغته ونحوه وأصول فقهه باعتباره مرجعا للاحتجاج ومصدرا للاقتراض والاعتناء.

وأما ثالث هذه الأهداف فهو العمل على إدماج البحث اللساني الوظيفي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتسخير آلياته واستثمار نتائجه في المجالات الحيوية كالتواصل بمختلف أنماطه وتعليم اللغات والاضطرابات النفسية اللغوية. أحمد المتوكل: الخطاب المتوسط: مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان الرباط، ط 1، 2011، ص 9.

3 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، 1995، ص 14. والمنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2006، ص 19.

4 - انطلقنا في صياغة هذا التعريف من قول أحمد المتوكل في مفهوم النحو: " احدث استعمالات مصطلح النحو وأكثرها انتشارا الآن





في الأدبيات اللسانية إطلاقه على الجهاز الواصف نفسه. يتوسع في ذلك فيطلق هذا المصطلح باعتباره اسما علما على نظرية لسانية بعينها. من أمثلة هذا التوسع " النحو التوليدي التحويلي" و" النحو المعجمي الوظيفي " و" نحو الأحوال " و" النحو المركبي المعمم" و" النحو الوظيفي". أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2006، ص 39.

5- من أهم النظريات التي تمثل هذا المنحى النظرية التوليدية، فعلى مستوى الموضوع انتقل الاهتمام، في إطار هذه النظرية، من دراسة اللغة كمعطى واقعي ( اللغة المجسدة) إلى دراسة اللغة المبنية داخليا، أي المعرفة اللغوية الممثل لها في ذهن المتكلم والموجودة ماديا في دماغه، وهذه المعرفة هي مجموعة من المبادئ العامة التي تحكم جميع اللغات الطبيعية. ومنهجها، أدى التحول في طبيعة الموضوع المدروس إلى إعادة النظر في طبيعة الأدلة المستعملة في البرهنة على هذا الموضوع، حيث رفض تشومسكي وأتباعه أن تكون الأدلة من المعطيات اللغوية المباشرة (المتن أو المدونة) وإنما يجب أن تكون من حدس المتكلم، وذلك لأن هذه المعطيات مهما كانت كميتها لا تعكس بصورة تامة ومتكاملة الكفاية اللغوية كما يعكسها الحدس اللغوي باعتباره جزءا من كفاية الإنسان اللغوية، أي هو جزء من معرفتها الضمنية بقواعد اللغة. لمزيد من التفصيل، ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010، ص 297. ونعوم تشومسكي: اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، ترجمة وتقديم: محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013، ص 13.10، ومرضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية دارالشروق للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2002، ص 31.30. وميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية





وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 1986، ص38.33.

6 - ينظر، لمزيد من التفصيل: أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص 16.14.

7 - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص 15.

8 - أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، ط2005، 1، ص 29.

9 - عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1985، 1، ص71. ومرضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص25.24. وميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص 116 و157.

10 - ينظر، لمزيد من التفصيل حول مبادئ النحو الوظيفي: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص35.19.

11 - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر ط1، 2012، ص 25.

12 - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص 51، وما بعدها.

13 - أحمد المتوكل: الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2003، ص 60.

14 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، 1995، ص 16. واللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص 15.





15 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص 22. ومن أهم التطورات التي طرأت على النموذج: أفرد للتداول والدلالية قالبان: القالب التداولي والقالب الدلالي، تشتغل مع القالب النحوي ( الصرفي . التركيبي) على النحو التالي: قالب تداولي . قالب دلالي . قالب نحوي. وفي نموذج نحو الخطاب الوظيفي أدمجت في قالب أو مكون واحد هو المكون النحوي.

- أصبح نموذج مستعمل اللغة، في آخر تعديلاته، يتشكل من أربعة مكونات، مكون مركزي وهو المكون النحوي، ومكونات مساعدة هي المكون المفهومي ( أو المعرفي) والمكون السياقي والمكون الإصباتي، حيث تم اختزال فحوى القالبين المعرفي والمنطقي في مكون واحد هو المكون المفهومي، ثم أضيف إلى هذه المكونات المكون الأصباتي، مهمته نقل المستوى الفونولوجي المجرد إلى تحقق فعلي قد يكون صوتا أو خطأ كما يمكن أن يكون إشارة. لمزيد من التفصيل ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص 39.38. والتركيبات الوظيفية، ص 65.64. الخطاب المتوسط، ص 87.77.

16 - مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص 48.

17- أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 36. واللسانيات الوظيفية: مدخل نظري ص 16.15.

18- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص 19. والمنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 63. واللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور، ص 27. وقد حققت نظرية النحو الوظيفي، بالإضافة إلى الكفاية التفسيرية، مجموعة من الكفايات، كالكفاية الديناميكية والمراسية والتطورية والتعليمية والترجمية والسيمائية والحاسوبية. لمزيد من التفصيل ينظر: يحي بعيطيش: نحو



نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، قسم اللغة العربية وأدائها، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 98.75.

19- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1985، ص 146-145. وقد أضيف في نموذج نحو الخطاب الوظيفي مستوى لتمثيل الوظائف البلاغية ك(التعليل، الدعوى، الحجة....) تسند إلى أفعال خطابية كاملة. لمزيد من التفصيل، ينظر: أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص35-32. والخطاب المتوسط: مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، ص75-71.

20- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص16. الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص161-157. ومصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص 95-123. وعبد القادر الفهري اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ص64-76.

21. أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص27 وهامشها.

22. ميشال زكريا: الألسنية والتوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص152. ومصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص89 و119. وفي إطار تقليص المبادئ والقواعد، قلصت القواعد التحويلية في النماذج التوليدية الأخيرة إلى قاعدة واحدة هي: أنقل أ. وقد علق عليها تشومسكي قائلا: لقد نظر إلى هذه القاعدة لمدة طويلة



وخصوصا من قبلي، بوصفها نقيصة داخل اللغة ينبغي تفسيرها بشكل من الأشكال، لكنها في الواقع ضرورة تصورية افتراضية. نعوم تشومسكي: اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، ص 112.

23. أحمد المتوكل: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص 53.

24. أحمد المتوكل: الوظيفية بين الكلية والنمطية ص 73.

25. أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 149.

26 - أحمد المتوكل: الخطاب المتوسط: مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، ص 9.

27 - أحمد المتوكل: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص 186 - 214. والتركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص 183 وما بعدها.

28 - أحمد المتوكل: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص 68.

29 - أحمد المتوكل: الوظيفية والنمطية ، ص 59 - 66.

30 - نعوم تشومسكي: اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، ص 15.

31 - أحمد المتوكل: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص 70،

32 - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص 140 - 143.

33 - أحمد المتوكل: قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، 1988، ص 11 - 12.

34 - أحمد المتوكل: قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص 13 - 35.

35 - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص 141. يمثل في النحو الوظيفي للعالم موضوع الحديث في شكل حمل يتألف من





محمول وعدد معين من الحدود، تتمثل وظيفة المحمول في الدلالة على واقعة ما، وأما الحدود فوظيفتها أن تحيل على الذوات المشاركة في هذه الواقعة .

ينتمي المحمول إلى إحدى المقولات المعجمية الكبرى: الفعل والصفة والاسم والظرف، كما يظهر من الجمل: ألف خالد كتابا، حطمت الأمواج السفينة، وقف خالد أمام باب الحجر، فرح المدرب بفوز فريقه. أو من الجمل الاسمية: خالد منطلق، الريح مزمجرة، زيد طبيب، خالد في ورطة. هذا عن المحمولات، وأما الحدود ( بأنماطها المختلفة) فوظيفتها الإحالة على الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول، وتحدد وظائفها طبقا لنوع مشاركتها في الواقعة، كالمنفذ أو المتقبل أو المستقبل... بالنسبة للحدود الموضوعات، كما يظهر من قولنا: أعطى خالد (منف) عليا (مستق) كتابا (متق). أو الزمان أو المكان أو الأداة أو الحال أو العلة بالنسبة للحدود اللواحق، كما تبينه الجمل: قابلني خالد مبتسما (حال)، رأيت خالدا البارحة (زمان) في الملعب (مكان). يقطع الطباخ اللحم بالسكين (أداة)، أخرج التلميذ من القاعة عقابا له (علة). وينظر، لمزيد من التفصيل: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي – التركيبي، والوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية.

36 -أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، 145-148. ونشير فيما يتعلق بمقولة الزمن إلى أن الجمل في نحو اللغة العربية الوظيفي تصنف إلى ثلاثة أنماط: جمل فعلية وجمل اسمية وجمل رابطة. يحدد مقولة الجهة والزمن الفعل في الجمل الفعلية والرابط (كان، أصبح، ظل، ومازال وأخواتهم) في الجمل غير الفعلية، حيث يدمج



الفعل الرابط عن طريق إجراء قواعد صياغة المحمول في مرحلة متأخرة من مراحل اشتقاق الجملة. لمزيد من التفصيل، ينظر: أحمد المتوكل: من قضايا الرابط في اللغة العربية.

37 - أحمد المتوكل: من البنية الجمالية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1، 1987، ص 19-24.

38 - ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية. وقد انتهت الدراسات في إطار إعادة النظر في البنيات المبارة إلى وضع تنميط جديد للوظائف التداولية، حيث قسمت إلى نمطين: وظائف أحادية ( المحور والبؤرة والمقابلة) ووظائف مزدوجة ( محور المقابلة وبؤرة المقابلة). ينظر: أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفية والبنية والنمط، ص 125-131.

39 - أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 41 و73.

40 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص 200.

41 - أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص 17.

42 - أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 105-

107. وحصردد القوى الإنجازية في اثنتي عشرة قوة: الخبر، الاستفهام، الأمر، النهي، التمني، الدعاء، التحضيض، التحذير، النصح، الالتزام، الالتماس، الاستغراب. ينظر أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص 57-58.

43 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص 44 وما بعدها.





44 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص 207 وما بعدها، والوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص 52.

45 - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص 169-174.

46 - أحمد المتوكل: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص 117 - 118.

47 - ينظر، لمزيد من التفصيل حول البنيات الموقعية في اللغة العربية: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات: الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص 212 - 253.

48 - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص 180.

49 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص 33.

50 - ينظر، لمزيد من التفصيل حول هذه الأطروحة وتطوراتها: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، 2001، وتركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، والمنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، والخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط.

51 - أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 32 - 44، والخطاب المتوسط، ص 69 - 78، واللسانيات الوظيفية المقارنة، ص 18 - 20.

52 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص 212.

53 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص 212.



54 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص 212، والتركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص 41.

55 - أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص 36 - 37.

56 - أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، ص 19.

57 - أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص 32 - 35.

58 - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري ص 163.

59 - أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 157.

60 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص 207. والوظيفة والبنية، ص 62 - 63.

61 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص 112 - 113.

62 - أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص 114 - 115.

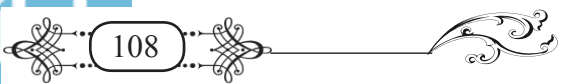
63. عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو-المصرية، ط 1، 1958، ص دوما بعدها.

64 - عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 45 - 55.

65 - عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 162.

66 - محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة، دار

توبقال، الدار البيضاء، ط 1، 2003، ص 24.







- 67 - عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، دارتوبقال، الدار البيضاء، ط2، 1990، ص49.
- 68 - عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دارتوبقال، الدار البيضاء، ط1، 1990، ص 26 - 28.
- 69 - محمد الأوراغي: الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دارالأمان، الرباط، ط1، 2001، ص 668 - 671.
- 70 - محمد الأوراغي: الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص782 - 787.
- 71 - محمد الأوراغي: الوسائط اللغوية: أقول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2001، ص200. ويرى الأوراغي أن العامل التداولي قد يظهر أثره في اللغة العربية في علامات تلحق مكونات الجملة للإعراب عن وظيفة الجملة التداولية، ومن ذلك ما تكشفه المقارنة بين الصور الإعرابية للجمل: ما أحسن العامل، ما أحسن العامل، ما أحسن العامل، حيث يكشف إعراب الجملة الأولى عن وظيفة الإخبار التداولية، ويكشف إعراب الجملة الثانية عن وظيفة الطلب التداولية، ويكشف إعراب الجملة الثالثة عن وظيفة الإخبار الإنشائي التداولية. ينظر: محمد الأوراغي: الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 497 وما بعدها.
- 72- ابن جني : الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دارالكتب المصرية، القاهرة، 1952، ج1، ص35.
73. شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي ط2، 1996، ج1، ص70.
- 74 - شرح الرضى على الكافية، ج1، ص56 - 57.





- 75 - أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ط3، ص69.
- 76 - شرح الرضى على الكافية، ج1، ص 63.
- 77 - شرح الرضى على الكافية، ج1، ص 69.

